المباحث السابقة اى مثل المباحث السابقة والمناسب
لها لا انفسها اذ تلك المباحث من جهة كون الشئ مثبتا
له والواردة ههنا من جهة كونه مثبتا ثم لا يخفى ان جميع المبا
حث جارية ههنا غير البحث الرابع فتنبه قوله فاحتجنا الى
تكلفات كثيرة فى كلامه لدفع الاشكالات عنه على ما عرفت
فيما سبق وما فى قوله ما هو المشهور نافية اى ليس هو الوجه
المشهور قوله بان معنى الفعل كلى لا يتعين بثبوت ما يفيده
لامر هو ثابت له ما فى ما يفيد عبارة عن المعنى والضمير المستتر
فى يفيده راجع الى الفعل والمنصوب عائد الى ما فعلم
ان ما عبارة عن معنى الفعل فالاظهر ان يقول لا يتعين
بثبوته لامر هو ثابت له وجعل منصوب يفيده راجعا الى
الفعل اى لا يتعين ثبوت ما يفيد معنى الفعل لما هو ثابت
له يوجب الاكتفاء بالتغاير الاعتبارى بين المفيد والمفاد
قوله وح لا يجعل هذا التنبيه لبيان امرين بل لمجرد اه هذا انما
يتم لو كان كونه لبيان امرين مستلزما لكون كل من
الامرين مقصودا مستقلا بحيث لا يكون احدهما مقصودا
ليترتب عليه الاخر وذلك محل نظر كيف وهو نفسه مع

تطبيق

فيها خ

الرابع ح

تطبيق التنبيهين على ما هو المشهور جعل مقصوده بهذا التنبيه
امرين الاول كلية مدلول الفعل والثانى كون الفعل مجردا
دون الحرف مع انه جعل الامر الاول وسيلة الى الثانى
الا يرى الى قوله ووجه تفريع قوله فيخبر عما سبق مع ان صحة
الاخبار به فرع الاستقلال ان كلية المفهوم تستتبع
الاستقلال اه فانه نص فى انه جعل الامر الاول وسيلة
الى الثانى قوله بناء على ان ما عداه من الضمير موضوع
للاشخاص اراد بما عداه ضمير المتكلم وضمير المخاطب وقوله
نظم كل طائفة فى سلك اراد بالطائفة ههنا قسم الضمائر
مثلا او قسم اسم الاشارة او قسم الموصول او قسم الحرف الى
غير ذلك واراد بنظمها فى سلك جعل مجموع الضمائر مثلا
فى سلك التشخص مثلا دون ان يكون بعضها مشخصا وبعضها
كليا وكذا المراد بطرد افراد نوع واحد فى حكم مثلا طرد افراد
الضمير فى الحكم عليها بالتشخص لا بان يكون بعضها كليا قوله
وبما ذكرنا اتضح مقصوده قدس سره يعنى بما ذكرنا من ان الكلمة
دائرة بين الوجود والعدم يعنى يحتمل تحققه ويحتمل عدم تحققه
اتضح ان مقصوده قدس سره بالبحث فى قوله واما اذا

مشخصا وبعضها ح

Copyright © King Saud University